

أثر الدعم الحكومي على تطوير المشاريع الإنشائية في المملكة العربية
السعودية

The Impact of Government Support on the
Development of Construction Projects in the
Kingdom of Saudi Arabia

أسم الطالب
محمد نايف العنزي

مشروع تخرج- 1
كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

إشراف
د. عبدالرحيم نادر

عضو هيئة التدريس- إدارة المشاريع- جامعة ميدأوشن
2025- الفصل الدراسي الثالث

جدول المحتويات

3	1. الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
4	1.1. المقدمة:
5	1.2. مشكلة الدراسة:
5	1.2.1. فجوات على المستوى النظري
5	1.2.2. فجوات على المستوى التطبيقي
5	1.3. أهمية الدراسة:
5	1.3.1. على المستوى النظري:
5	1.3.2. على المستوى التطبيقي:
6	1.4. أسئلة الدراسة:
6	1.5. أهداف الدراسة:
6	1.6. فرضيات الدراسة:
6	1.7. نموذج الدراسة:
7	1.8. منهجية الدراسة:
7	1.9. الدراسة الميدانية:
7	1.10. مخطط المشروع المقترح:
8	2. الفصل الثاني: الدراسات السابقة:
9	2.1. المقدمة:
9	2.2. المتغير المستقل:
9	2.3. المتغير التابع:
9	2.4. العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع:
10	2.5. الخاتمة:
10	قائمة المراجع:

1. الفصل الأول: أثر الدعم الحكومي على تطوير المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية

1.1. المقدمة:

تُعد المشاريع الإنشائية أحد المحاور الأساسية في تحقيق التنمية المستدامة بالمملكة العربية السعودية، خاصة في ظل "رؤية 2030" التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على النفط. ومن هذا المنطلق، تولي الحكومة السعودية اهتمامًا بالغًا بدعم هذا القطاع، سواء من خلال التمويل المباشر أو تقديم التسهيلات التنظيمية والتشريعية. يأتي هذا البحث لدراسة أثر هذا الدعم الحكومي على نمو وتطوير المشاريع الإنشائية، ومدى انعكاسه على جودة البنية التحتية، وتسريع تنفيذ المشاريع، وتحفيز القطاع الخاص.

1.2. مشكلة الدراسة:

رغم ما تبذله الحكومة من جهود كبيرة لدعم قطاع المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية، سواء من خلال التمويل المباشر، أو التسهيلات التنظيمية، أو الشراكات مع القطاع الخاص، إلا أن هناك تساؤلات متزايدة حول مدى فاعلية هذا الدعم في تحقيق الأهداف المنشودة. وتشمل هذه الأهداف تقليل التكلفة الزمنية والمادية للمشاريع، رفع مستوى الجودة في التنفيذ، وتفعيل دور القطاع الخاص بشكل أكبر في التخطيط والتنفيذ والإدارة. لا يزال الغموض قائمًا حول ما إذا كانت هذه السياسات والإجراءات تحقق بالفعل التأثير الإيجابي المطلوب على أرض الواقع، أم أن هناك فجوات في التطبيق والنظرية تحد من فعالية هذا الدعم.

1.2.1. فجوات على المستوى النظري

- لا توجد دراسات كافية توضح تأثير الدعم الحكومي على المشاريع الإنشائية في السعودية.
- لا يوجد إطار نظري يربط بين الدعم الحكومي وتحسين الوقت أو التكلفة أو الجودة.
- قلة استخدام أدوات تحليل علمية توضح كيف يؤثر الدعم على نتائج المشاريع.

1.2.2. فجوات على المستوى التطبيقي

- لا توجد طريقة واضحة لقياس نجاح الدعم الحكومي في المشاريع.
- تختلف طريقة تنفيذ الدعم من جهة لأخرى، مما يسبب تباين في النتائج.
- المتابعة والتقييم ضعيفة في بعض المشاريع.

1.3. أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذا البحث من كونه يتناول موضوعاً مهماً يخص تطوير المشاريع الإنشائية في المملكة العربية السعودية، وهو دور الدعم الحكومي في تحسين هذه المشاريع. تعتبر المشاريع الإنشائية جزءاً أساسياً من التنمية والبنية التحتية، وتلعب دوراً كبيراً في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030. يساعد هذا البحث في فهم ما إذا كان الدعم الحكومي يحقق النتائج المطلوبة مثل تقليل التكاليف، تسريع التنفيذ، تحسين الجودة، وزيادة مشاركة القطاع الخاص. كما يقدم معلومات يمكن أن تفيد صناع القرار والمهتمين بتطوير هذا القطاع.

1.3.1. على المستوى النظري:

- يساهم في سد الفجوة المعرفية من خلال دراسة تأثير الدعم الحكومي على أداء المشاريع الإنشائية.
- يقدم إطاراً نظرياً يساعد في فهم العلاقة بين الدعم المقدم ومؤشرات النجاح في المشاريع كالوقت، التكلفة، الجودة.
- تحليل دور الدعم في تحقيق أهداف رؤية 2030 وتطوير قطاع الإنشاءات.

1.3.2. على المستوى التطبيقي:

- يساعد الجهات الحكومية على تقييم سياساتها في دعم المشاريع وتحسينها.
- يوضح نقاط القوة والضعف في طريقة تنفيذ الدعم، مما يساعد على تطويرها.
- يقدم أفكاراً عملية يمكن استخدامها لتحسين تنفيذ المشاريع ومتابعتها بشكل أفضل.

1.1. أسئلة الدراسة

سؤال البحث الرئيسي: كيف يؤثر الدعم الحكومي على تكلفة مشاريع البناء في المملكة العربية السعودية؟

- السؤال الفرعي الأول: كيف يؤثر الدعم الحكومي على الجدول الزمني لتنفيذ مشاريع البناء في المملكة العربية السعودية؟
- السؤال الفرعي الثاني: ما هي العلاقة بين الدعم الحكومي وجودة تنفيذ مشاريع البناء في المملكة العربية السعودية؟
- السؤال الفرعي الثالث: هل تختلف نتائج الدعم العام بحسب الجهة المشرفة أو المنفذة؟
- السؤال الفرعي الرابع: ما مدى فعالية أدوات الرصد والتقييم في تحسين نتائج الدعم الحكومي لمشاريع البناء في المملكة العربية السعودية؟
- السؤال الفرعي الخامس: ما هي التحديات والصعوبات التي تواجه تنفيذ الدعم الحكومي في مشاريع البناء في المملكة العربية السعودية؟
- السؤال الفرعي السادس: ما هي الآليات المقترحة والتوصيات لتحسين فعالية الدعم الحكومي لهذا القطاع؟

1.2. أهداف الدراسة

الهدف الرئيسي للبحث: تقييم أثر الدعم الحكومي على تكاليف ومدة مشاريع البناء في المملكة العربية السعودية

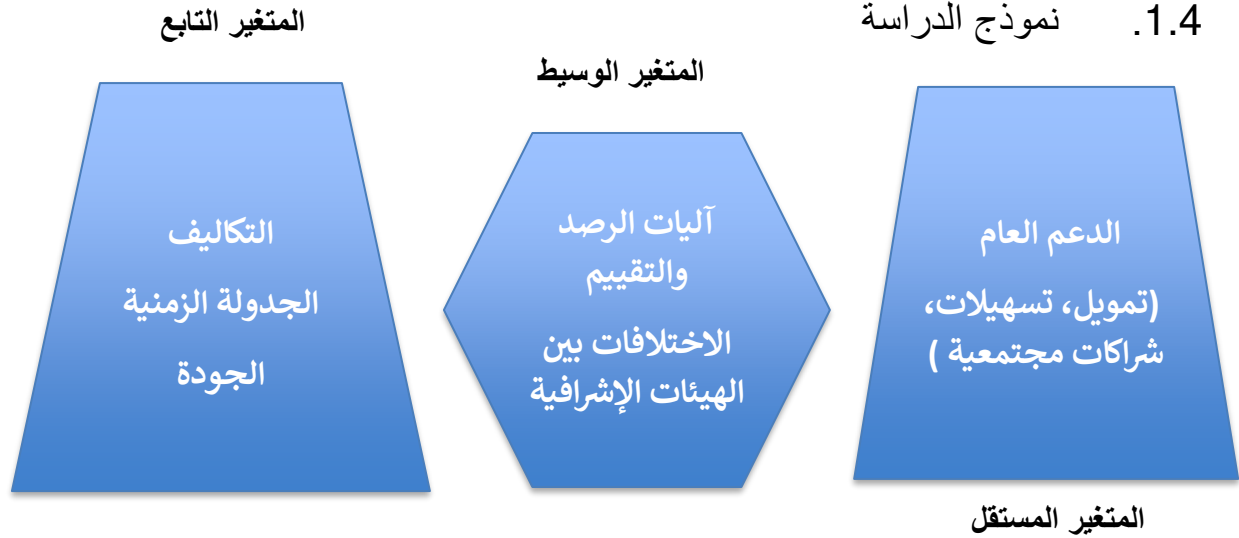
- الهدف الفرعي الأول: تحليل العلاقة بين الدعم الحكومي وجودة تنفيذ مشاريع البناء في المملكة العربية السعودية
- الهدف الفرعي الثاني: تحديد الاختلافات في تنفيذ الدعم بين الكيانات المختلفة.
- الهدف الفرعي الثالث: تسليط الضوء على فعالية الرصد والتقييم في مشاريع البناء في المملكة العربية السعودية
- الهدف الفرعي الرابع: تقديم إطارًا نظريًا يربط الدعم الحكومي بمؤشرات أداء مشاريع البناء في المملكة العربية السعودية
- الهدف الفرعي الخامس: اقتراح نموذج عملي لتفعيل وتحسين آليات الدعم الحكومي لمشاريع البناء في المملكة العربية السعودية

1.3. فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية للبحث: هناك تأثير إيجابي للدعم الحكومي في خفض تكاليف مشاريع البناء في المملكة العربية السعودية

- الفرضية الفرعية الأولى: هناك أثر إيجابي للدعم الحكومي في تقليص المدة الزمنية لتنفيذ مشاريع البناء في المملكة العربية السعودية
- الفرضية الفرعية الثانية: يرتبط الدعم العام بتحسين جودة التنفيذ في مشاريع البناء في المملكة العربية السعودية
- الفرضية الفرعية الثالثة: تختلف نتائج الدعم الحكومي باختلاف الهيئة الإشرافية والتنفيذية.
- الفرضية الفرعية الرابعة: ضعف الرصد والتقييم يؤثر سلباً على فعالية الدعم الحكومي لمشاريع البناء في المملكة العربية السعودية

1.4. نموذج الدراسة



الشكل (1): نموذج الدراسة (إعداد الطالب)

1.5. منهجية الدراسة

✓ منهج البحث:

استنتاجي

✓ استراتيجية البحث:

المسحي

✓ اختيار البحث:

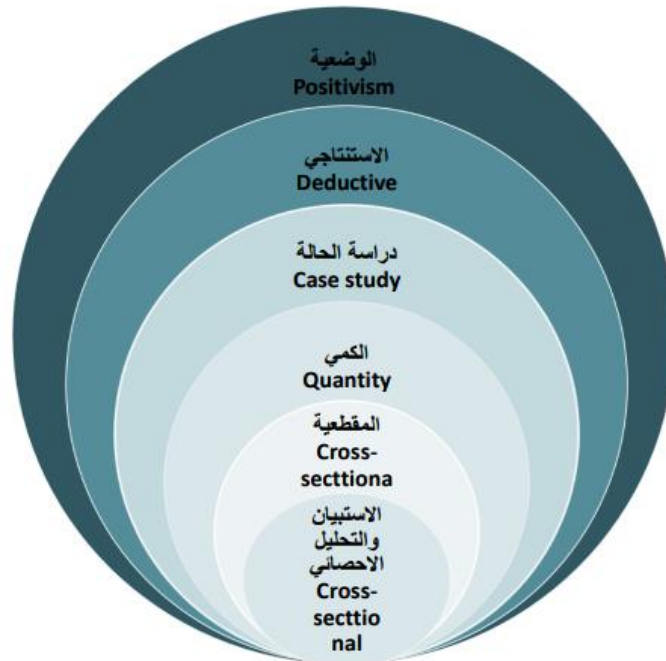
كمي

✓ الأفق الزمني:

المقطعية

✓ أدوات وتقنيات الاجراء:

الاستبيان والتحليل الإحصائي



الشكل (2): ملخص منهجية البحث (إعداد الطالب)

1.6. الدراسة الميدانية

شركه بيتكو للتجارة والمقاولات

- ❖ تعتبر الشركة واحده من شركات المقاولات في المنطقة الشرقية حيث تملك مجموعة من القدرات لمشاريع البنية التحتية الكبرى من خلال نهج متكامل يمتد من دورة حياة البنية التحتية إلى الخدمات المهنية والدعم".
- ❖ تعد الشركة رائدة ورائدة في صناعة البناء، حيث تقدم مشاريع جاهزة مصممة خصيصا للوكالات الحكومية والشركات الكبرى والهيئات الخاصة.
- ❖ الشركة تهتم بالمشاريع الحكومية في المنطقة الشرقية وبكل ما يسهم في التطوير العقاري ورفع مستوى الخدمات العقارية في المنطقة الشرقية

1.7. مخطط المشروع المقترح



2. الفصل الثاني: الدراسات السابقة

2.1. الدراسات السابقة :

تشير دراسة عمار صادق دحلان (2025) إلى أن حوافز البناء المستدام إلزامية للتنفيذ الناجح لتنمية المباني المستدامة. يهدف البحث إلى تسليط الضوء على الحاجة إلى حوافز لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030 للتنمية المستدامة في قطاع البناء من خلال استعراض الحوافز الحكومية المقدمة في جميع أنحاء العالم. لقد وجد أنه يجب معالجة تصنيف الحوافز وفائدتها في قطاع البناء في مجال البحث المستدام. وتصنف الحوافز إلى حوافز مالية وغير مالية تندرج تحت الحوافز الخارجية التي تقدمها الحكومة. من أجل الترويج الفعال للمباني المستدامة ، فإن كلا الحوافز مهمة. بالإضافة إلى ذلك، يوضح البحث تحليل البيانات حول معرفة ووعي ورغبة المستجيبين فيما يتعلق بتقديم حوافز لتنمية المباني المستدامة. تشير نتائج البحث أيضا إلى دور الحكومة في الفهم الناجح لمبادرات البناء المستدام ومتابعتها حيث نجحت العديد من الحكومات حول العالم في تنفيذ مبادرات البناء المستدام من خلال تقديم الحوافز. علاوة على ذلك ، تساعد مجالات البحث أيضا في تطوير فهم حوافز البناء المستدام لقرائها.

هدفت دراسة ميرانا خالد محمد العقيل (2024) إلى تحليل أثر الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية في دعم القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٨٢-٢٠١٤). حيث كان الإسهام الرئيسي لهذه الدراسة أنها تناولت الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية على وجه الخصوص، على خلاف الدراسات السابقة التي تطرقت الى الإنفاق الحكومي بشكل عام. واعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي في عرض الإطار النظري وتحليل البيانات، كما اعتمدت على الأسلوب القياسي من خلال صياغة نموذج الانحدار المتعدد والذي تم تقديره بطريقة المربعات الصغرى العادية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية لا يؤثر في دعم القطاع الخاص، وتوصي الدراسة بتوجيه جزء من مشاريع البنية التحتية لخدمة ودعم القطاع الخاص.

تبين دراسة يزيد عبد العزيز الرغبة (2024) أن عوامل النجاح الحاسمة (CSFs) في مشاريع البناء العامة في المملكة العربية السعودية حيث تأتي استجابة لسد الفجوة وذلك من خلال تقييم تأثير CSFs على مشاريع البناء الحكومية في المملكة العربية السعودية. يتم التحقيق في عوامل النجاح من خلال النظر على نطاق أوسع في معايير الفشل ، من النظر في أكبر قدر من الفعالية في إنجاز المشروع بنجاح وأيضاً من خلال النظر في تأثير تنفيذ عمليات الرقابة لإكمال المشروع بنجاح. تم جمع البيانات النوعية في استطلاع عبر استبيان على شبكة الإنترنت تم إرساله إلى المسؤولين العاملين والشاغليين في مناصب مسؤولة في المنظمات الإرشادية الوطنية للمشاريع وفي مؤسسات الإنشاءات الحكومية في المملكة العربية السعودية. وإجمالاً، تم تحديد 28 من أوجه التأهيل المجتمعي وتصنيفها وتقييمها من حيث تأثيرها على نجاح المشروع. تنتمي العوامل الأربعة المحددة إلى فئات العمليات في مشاريع البناء ، وتسعة عوامل تنتمي إلى إدارة مشاريع البناء وتم تحديد 15 عاملاً للنجاح لتقييم تأثير التنفيذ في مشاريع البناء وقد حددت نتائج الدراسة وصنفت أفضل خمسة أطراف للخدمات التعاونية التي تؤثر بشكل كبير على نتائج المشروع، بما في ذلك تحقيق الأهداف الزمنية، والالتزام بالميزانيات المالية، وتحقيق النتائج المرجوة لجميع أصحاب المصلحة، وإدارة المخاطر بشكل فعال، وتجميع الفريق المناسب مع تحسين تخصيص الموارد. بالإضافة إلى ذلك، يشير البحث إلى أن العوائق التي تعترض المشاريع تنبع في المقام الأول من عوامل التنفيذ والاقتصادية والبشرية والسياسية. تدعو الدراسة إلى فرض ضوابط صارمة على التصميم الهندسية غير المكتملة وتقدم المشورة ضد التعامل مع المقاولين بشكل مستقل مع أعمال التصميم لضمان نجاح المشروع. بالإضافة إلى ذلك ، فإن معالجة مؤهلات المقاولين والمسائل المالية أمر بالغ الأهمية لنجاح المشروع. من خلال تسليط الضوء على هذه الجوانب والتحديات ، يوفر البحث رؤية قابلة للتنفيذ لتعزيز ممارسات إدارة المشاريع في صناعة البناء والتشييد.

وتبين دراسة أدولفو غيريرو (2024) إلى أنه من المتوقع أن تقوم المملكة العربية السعودية بتطوير عدد كبير من مشاريع البنية التحتية ، كما هو مسجل في استراتيجيتها رؤية المملكة العربية السعودية 2030. لتنفيذ هذه الاستراتيجية ، تعزم البلاد الاستفادة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص. هذا البحث له أهداف مختلفة. أولاً، تعزم تحديد السمات المحددة التي قد تسهل سكان مشاريع البنية التحتية للشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية من خلال آراء خبراء الشراكة بين القطاعين العام والخاص. ثانياً ، تهدف إلى تحليل هذه الآراء من خلال نهج إحصائي. استخدم البحث المنهجيات التالية: إعداد دراسة استقصائية بين الخبراء القطاعيين ، بإجمالي 45 رداً صحيحاً. توصيف إحصائي للردود. وتحليل العوامل الاستكشافية لتحديد الحد الأدنى لعدد العوامل التي تفسر الأهداف المقترحة. وكشفت نتائج البحث أن العوامل الخمسة الأكثر صلة هي توافر وفعالية إطار تنظيمي وقانوني مناسب؛ وتوفير الإطار التنظيمي والقانوني المناسب؛ وتوفير مشروع مباشر ونتائج العمل ؛ الجدوى الشاملة والتجارية لدراسات جدوى المشروع. وأخيراً ، التأكد من وجود أنظمة إدارة قيمة المشروع المناسبة خلال مراحل المشروع المختلفة. كمساهمة رئيسية في هذه الدراسة، خلصت هذه الدراسة، بناء على آراء الخبراء، إلى أنه يجب على المملكة العربية السعودية مراعاة العوامل المحددة المذكورة لضمان أن تلعب الشراكة بين القطاعين العام والخاص الدور المتوقع في توفير البنية التحتية.

وأخيراً تشير دراسة فيفيان فوستر (2022) إلى فهم اتجاهات الإنفاق العام على البنية التحتية في الدول النامية وذلك من خلال وجود أساس حقيقي لتقييم مدى كفاية وكفاءة الإنفاق على البنية التحتية. بالاعتماد على قاعدة بيانات BOOST الجديدة التابعة للبنك الدولي، تُقدم هذه الورقة البحثية أول صورة مُفصّلة نسبياً لاتجاهات وأنماط الإنفاق على البنية التحتية لعينة كبيرة تضم أكثر من 70 دولة نامية تغطي الفترة 2010-2018، مع التعمق في الإنفاق حسب القطاع على الطرق والكهرباء، وتمييز الإنفاق التشغيلي عن الإنفاق الرأسمالي. وقد استُخدمت مصادر بيانات تكميلية لإجراء مقارنة بين أنماط الإنفاق داخل الميزانية وخارجها. وخلصت الدراسة إلى أن الإنفاق داخل الميزانية على البنية التحتية كان منخفضاً من حيث القيمة المطلقة (1% من الناتج المحلي الإجمالي) والقيمة النسبية (5% من إجمالي الإنفاق العام)، بالإضافة إلى انخفاضه بمرور الوقت. بشكل عام، انخفض الإنفاق على البنية التحتية بنحو الثلث خلال الفترة 2010-2018 (مع تحمل قطاع الطرق العبء الأكبر من الانخفاض)، وهو الآن أقل بكثير من تقديرات المستويات المطلوبة، باستثناء عدد قليل من الحالات. هناك أدلة على أن البلدان منخفضة الدخل، على الرغم من انخفاض مظاريف الإنفاق، تولى أولوية أكبر للاستثمار العام والإنفاق على البنية التحتية مقارنة بنظيراتها متوسطة الدخل. يشير التحليل الاقتصادي القياسي إلى أن الإنفاق على البنية التحتية في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل كان تاريخياً مالياً للدورة الاقتصادية، وإن كان بدرجة أقل من إجمالي الإنفاق. في قطاع النقل، تبين أن أموال الطرق تلعب دوراً كبيراً في تمويل صيانة الطرق، ويبدو أنها تعمل على تحسين كفاءة التمويل، مع تخفيف تحيزات رأس المال الواضحة في إنفاق قطاع الطرق، ولكن هناك القليل من الأدلة على تحسينات الكفاءة بمرور الوقت.

أعدت دراسة مركز دراية للدراسات والمعلومات (2016) من خلال بيان أن الإنفاق العام على قطاع الإنشاءات وذلك من خلال استراتيجية اقتصادية كلية" في ضوء التزام الغرفة بالمساهمة في رسم السياسات الاقتصادية التي تخدم توجه المملكة نحو النهوض بالاقتصاد الوطني، لا سيما المبادرة الكريمة لسمو ولي ولي العهد لبرنامج التحول الاقتصادي الطموح والاستراتيجي للمملكة. ونظراً لاهتمام الدول المتقدمة بقطاع الإنشاءات، باعتباره قطاعاً رائداً ومحركاً للاقتصاد، تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحقيق ما يلي: 1- تسليط الضوء على الأهمية الاستراتيجية لقطاع الإنشاءات كمحرك للتنمية. 2- استخلاص بعض أفضل التجارب في تطوير القطاع وتفعيل دوره. 3- اقتراح السياسة المالية المناسبة للإنفاق العام على مشاريع القطاع بما يعزز مسيرة التنمية ويجنب البلاد الركود الاقتصادي. وبناءً على ذلك، أكدت الدراسة على ما يلي: § ينبغي النظر إلى قطاع الإنشاءات كقطاع استراتيجي وحيوي، إذ يمتد تأثيره عبر روابطه الأمامية والخلفية مع معظم القطاعات الاقتصادية؛ لذا نجد أن تأثيره على النمو الاقتصادي أكبر. نموه يعني نمواً أكبر في الاقتصاد، وتراجعته يعني تراجعاً أكبر في الاقتصاد. لذلك، يجب النظر إليه وإعطائه الاهتمام الذي يستحقه. § الاهتمام بآلية التعامل مع مقاولي قطاع البناء، أي شركات المقاولات، خاصة في هذه المرحلة الحرجة التي يتباطأ فيها الاقتصاد، وانتشر التأخير في تنفيذ الإنشاءات المتعاقد عليها، وخاصة الإنشاءات العامة كالطرق والجسور والقطارات والسكك الحديدية والمباني العامة الحكومية وشبه الحكومية، مما أدى إلى تأخير صرف الدفعات للمقاولين لهذه المشاريع وصرف جزء فقط منها. وقد أثر ذلك سلباً على النشاط الاقتصادي ككل، وخاصة على مستوى تشغيل العمال. وبالتالي، فإن استمرار هذا الاتجاه سيزيد من تباطؤ النمو الاقتصادي، وزيادة البطالة، وتراجع العديد من القطاعات المرتبطة بقطاع البناء. § التوصية هي الاستمرار بنفس الزخم المالي للمشاريع وفقاً لما تم التعاقد عليه. وهذه هي السياسة الاقتصادية التي اتبعتها اليابان بعد الأزمة المالية العالمية في

الربع الأخير من عام 2008، والتي اتبعتها إمارة دبي والعديد من الدول المتقدمة تجاه قطاع البناء، كسياسة للإنفاق العام (الموازنة العامة للدولة).

تناولت دراسة شوريت جلول (2013) واقع تمويل البنية التحتية في الجزائر في ظل الاندماج في الاقتصاد الرقمي، مع التركيز على مصادر التمويل التقليدية والمعوقات المرتبطة بذلك. توصي الدراسة بضرورة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الاستثمار في مشاريع البنية التحتية الرقمية وإنشاء بنوك متخصصة لتمويل هذه المشاريع. كما تشير إلى أهمية الاستفادة من صيغ التمويل الإسلامي وتعزيز التعاون الإقليمي لتطوير مركز إقليمي لتخزين البيانات.

تهدف دراسة محمود محمد داغر (2010) الى التعرف على استراتيجيات الانفاق العام على مشروعات البنية التحتية في ليبيا ومدى تأثيره في النمو الاقتصادي وقياس الآثار المتبادلة بين مشروعات البنية التحتية والنمو الاقتصادي بسبب العلاقة التبادلية بينهما واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في دراسة منهجية علمية كما توصلت الدراسة الى نتائج من أهمها ارتباط استراتيجيات الانفاق في ليبيا ارتباط وثيق وذلك بمدى توفر الإيرادات النفطية مما أدى إلى تدهور مستويات الانفاق عند تدهور مستوى توفر الإيرادات وهذا يشير إلى وجود تنظيم في توجيه الموارد الاقتصادية نحو المساهمة الفاعلة في النمو والتنمية الاقتصادية

2.2. المتغير المستقل

يتمثل المتغير المستقل بالدعم العام الذي تقدمه الجهات الحكومية لأصحاب المنشآت والشركات القائمة على المشاريع الانشائية والذي يسهم في القيام بالأعمال الانشائية وفق الخطط والاستراتيجيات المتفق عليها وهذا المتغير له تأثير في سير عمل هذه الشركات والمنشآت التجارية وهو يتمثل بالآتي:

- تقديم التمويل
- توفير مجموعه من التسهيلات
- القيام بمجموعة من الشراكات مجتمعية

2.3. المتغير التابع

يتمثل المتغير التابع بمجموعة من الأدوات التي يتطلبها نموذج العمل للمنشآت والشركات القائمة على المشاريع الانشائية والمتمثل بمجموعة من الأدوات التي لابد من الاهتمام بها كونها مرتبطة باستمرارية العمل بالنسبة لهذه الشركات والمنشآت ولما لها من تأثير على استمرارية الدعم الحكومي لهم وهي على النحو الاتي:

1. التكاليف
2. الجدولة الزمنية
3. الجودة

2.4. العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع

من خلال قياس العلاقة الرابطة بين المتغير المستقل والمتغير التابع نجد ان هناك علاقة ارتباط قوية فكلما زاد الدعم الحكومي للمنشآت والشركات والذي يأتي ضمن الجدولة الزمنية وبناء على الجودة المقدمة من قبل إدارة المنشآت والشركات وعبر التكاليف المنظمه فبالتالي سوف يكون له تأثيره على سير العمل لديهم وهذا يأتي من خلال الرابط عبر مجموعة من المتغيرات ذات الصلة وهي المتغيرات الوسيطة وهي على النحو الاتي :

- آليات الرصد والتقييم
- الاختلافات بين الهيئات الإشرافية

2.5. الخاتمة

خلال هذا البحث تعرفنا على أهمية الدعم الحكومي المقدم للمنشآت التجارية والشركات ذات الصلة بالأعمال والإنشاءات وذلك لما لذلك من تأثير مباشرة على سير الاعمال في هذه المنشآت والشركات والذي بدوره يسهم في توافر الاعمال بشكل منتظم بين الطرفين كما أن قيام الإدارات الحكومية بإيجاد الاليات المناسبة لتقديم الدعم الحكومي فهي بذلك تسهم في إنتاج فعالية إطار تنظيمي وقانوني مناسب بين الإدارات الحكومية القائمة على تقديم الدعم الحكومي وبين الشركات والمنشآت التجارية القائمة على المشاريع الانشائية وهي تسهم في توفير الإطار التنظيمي والقانوني المناسب كما انه يساعد الجهات الحكومية على تقييم سياساتها في دعم المشاريع وتحسينها وذلك فإن نقاط القوة في هذا الجانب ترتفع والتي تتمثل في تنوع طري تنفيذ الدعم بالشكل يساعد على تطوير المشاريع الانشائية كما ان إيجاد استراتيجيات لتقديم الدعم يعمل على تقديم أفكارًا عملية يمكن استخدامها لتحسين تنفيذ المشاريع ومتابعتها بشكل أفضل .

قائمة المراجع:

الرقم	المراجع	التفاصيل
1	محمد الغاسب وهشام العلي) (2024	يناقش نماذج مكتب إدارة المشاريع في مشاريع الإنشاءات الحكومية بمنطقة حائل، ويبين أثرها على جودة التنفيذ ومواعيده
2	أشرف الشحراني وآخرون (2023)	يشرح أثر شراكات القطاع الخاص في تسريع المشاريع وتحسين جودتها ضمن رؤية 2030.
3	عمار صادق دحلان (2025)	تشرح دور الحوافز الحكومية لتنمية المباني المستدامة - المملكة العربية السعودية
4	يزيد عبد العزيز الرغبة (2024)	تشرح تقييم أثر عوامل النجاح الحاسمة في مشاريع البناء العامة في المملكة العربية السعودية
5	ميرانا خالد محمد العقيل (2024)	تشرح أثر الانفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية في دعم القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية.
6	شوريت جلول (2013)	تشرح واقع تمويل البنية التحتية في الجزائر في ظل الاندماج في الاقتصاد الرقمي
7	مركز دراية للدراسات والمعلومات،(2016)	يشرح الانفاق العام على قطاع الانشاءات في المملكة نحو استراتيجية اقتصادية

تشرح أوجه الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره في النمو الاقتصادي في ليبيا	محمود محمد داغر (2010)	8
تشرح دور الإنفاق العام على مشروعات البنية الأساسية في دعم الناتج المحلي وهيكل الاقتصاد القومي : حالة تطبيقية للمملكة العربية السعودية	البحطيطي، عبدالرحيم (2003)	9
تبين اثر فهم اتجاهات الإنفاق العام على البنية التحتية في الدول النامية، مكتب كبير الاقتصاديين في البنية التحتية	فيفيان فوستر (2022)	10
تشرح السمات المحددة لتقليص فجوة البنية التحتية في المملكة العربية السعودية في إطار خطة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، قسم الهندسة المدنية والإنشاءات، جامعة بوليتكنيكا بمدريد	أدولفو غيريرو (2024)	11